النفط أهم رافد للاقتصاد الوطني وأهم منتج يربط اليمن بالعالم

صنعاء/سبأ

تؤكد الحقائق والمعطيات العلمية أن مستقبل اليمن النفطي واعد ومبشر وما يتم إنتاجه حاليا من النفط من حوضين رسوبيين من إجمالي ١٣ حوضاً رسوبياً واعداً في اليمن. ويحتل النفط مكانة متقدمة بين بقية قطاعات النشاط الاقتصادي حيث يساهم بـ٣٠٪ من الناتج الإجمالي المحلي و٧٠٪ من إجمالي إيرادات الدولة.

ويعد النفط المورد السيادي الأول واهم رافد للاقتصاد الوطني في الوقت الحالي وفي المستقبل المنظور واهم منتج يربط اليمن بالعالم الخارجي، حيث يشكل ٩٠٪ من صادرات اليمن إلى الخارج.

وبالرغم من أن البدايات الأولى لعملية التنقيب عن النفط في اليمن بدأت في الستينيات إلا أن أول اكتشاف نفطي تحقق في العام ١٩٨٤م في القطاع ١٨ في مأرب.

وبعد إعادة تحقيق وحدة اليمن في الـ٢٢ من مايو ١٩٩٠م تسارعت عمليات الاستكشافات وأعمال التنقيب، واستقطاب كبريات الشركات النفطية العالمية كثمرة للوحدة التي شكلت أرضية مناسبة للاستقرار والتنمية، وأفرزت عن تحقيق اكتشافات متلاحقة وقطفت البلاد ثمار خيرات الوحدة.

وشهد قطاع النفط خلال العقدين الماضيين تحولاً نوعياً لصالح تنمية الاقتصاد وأساسا انطلقت منه البرامج والخطط والمشاريع المنتشرة في مختلف مناطق الوطن، وما يزال النفط عصب التنمية في اليمن.

وبالرغم من حداثة الصناعة النفطية في اليمن التي بدأت تتشكل ملامحها منذ إعادة تحقيق وحدة الوطن فقد قطعت شوطا هاما وأساسيا تمثل في توسع عمليات الاستكشاف والإنتاج وإنشاء المصافي ومد خطوط أنابيب نقل النفط وأصبح النفط أهم رافد اقتصادي.

واليوم تضم الخارطة النفطية للجمهورية اليمنية ١٠١ قطاع نفطي منها ١٣ قطاعاً إنتاجياً تعمل فيها ١٠ شركات نفطية، وثمانية قطاعات قيد التفاوض والبقية قطاعات استكشافية ومفتوحة، وتحتل مناطق الامتياز للاستكشافات النفطية مساحة شاسعة من اليمن وكذلك مساحة كبيرة من المناطق المغمورة والمجاورة لها في خليج عدن والبحر الأحمر وارخبيل سقطرى.

وبلغة الأرقام فإن مساحة المناطق الاستكشافية تمثل ٣١٪ من المساحة الإجمالية والقطاعات الإنتاجية تمثل حوالي ٣,٦٪، فيما تمثل مساحة المناطق المفتوحة حوالي ٦٤,٥٪ ومساحة ٠,١٪ قيد المصادقة، ويقدر مخزون اليمن النفطي بحوالي ١١ مليار برميل.

وفي هذا الصدد يقول وزير النفط والمعادن امير العيدروس إن مستقبل اليمن النفطي واعد ومبشر وما يتم إنتاجه من النفط من حوضين رسوبيين فقط هما حوض السبعتين وحوض سيئون المسيلة ولم يتم تغطيتهما بالكامل من إجمالي ١٣حوضاً رسوبياً، والاكتشاف النفطي الحقيقي الكبير لم يأت بعد في اليمن.

وأضاف " بين اكتشاف أول بئر في مارب بداية الثمانينيات وما تحقق اليوم في مجال النفط مسافة هائلة، وبون شاسع باتساع فضاءات اليمن وامتدادها الجغرافي الكبير فنحن أمام وثبة عملاقة تلخص قصة نجاح في عهد باني نهضة اليمن فخامة الأخ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية وحقيقة إنجاز من العدم، لثروة طبيعية كامنة، ظل يكتنفها الغموض وتعتريها تحديات شتى وشحة إمكانيات أعاقت طموح الاستكشاف وعرقلت برامج البناء والتنمية ردحاً طويلاً من الزمن".

ولفت إلى أن اليمن انتقل من استكشاف قطاع واحد ومصفاة وحيدة وشركة استشارية واحدة ،وقدرة إنتاجية متواضعة للغاية واستيراد النفط من الخارج قبل ربع قرن، إلى خارطة تضم أكثر من ١٠٠ قطاع نفطي إضافة إلى استقطاب شركات بترولية عالمية ووجود مصفاتين وثلاثة موانئ لتصدير النفط.

وأشار إلى أن تراجع الإنتاج النفطي في اليمن خلال العامين الماضيين طبيعي بسبب تقادم الحقول النفطية وعدم تحقيق اكتشاف نفطي كبير يرفد الإنتاج الحالي، إضافة إلى تقليص النفقات الاستثمارية في عمليات الاستكشاف في هذه الفترة.

وتسعى هيئة استكشاف وإنتاج النفط خلال العام الجاري إلى رفع مستوى الإنتاج إلى ما كان عليه على اقل تقدير في حدود ٣٠٠ الف برميل يوميا بصورة مدروسة وبما لا يؤثر على الاحتياطي، حتى يتحقق اكتشاف نفطي جديد يرفع مستوى الإنتاج، وتوسيع عمليات الاستكشاف والتنقيب لتشمل بقية القطاعات لتمكين قطاع النفط من قيادة قاطرة التنمية في اليمن.

وتتضمن توجهات وزارة النفط والمعادن خلال الفترة القادمة جذب المزيد من الاستثمارات وخلق بيئة جاذبة لكل من يرغب في الاستثمار في بلد يكتنز الكثير من ثرواته.

ويقول وزير النفط " من أهم أهدافنا وسياستنا تأسيس نظام بترول حديث ومتطور يواكب التطورات في الصناعة النفطية العالمية قائم على قانون للبترول، وإستراتيجية شاملة لكامل القطاع، وإعادة الهيكلة".

وفي سبيل تطوير اتفاقيات المشاركة في الإنتاج أطلقت وزارة النفط والمعادن خلال العام ٢٠٠٨م الجيل الخامس من اتفاقيات المشاركة في الإنتاج والتي تضمنت لأول مرة استغلال الغاز إلى جانب النفط وتضمنت أفضل الشروط الاقتصادية التي تخدم الاقتصاد الوطني إلى جانب التأكيد على حماية البيئة في جميع الأنشطة الاستكشافية والإنتاجية والتصديرية وتقدم المزيد من الحوافز الجاذبة للشركات الاستشارية.

وأشار وزير النفط إلى أن اليمن أصبح موقع جذب لكبريات الشركات العالمية أفضل من أي وقت مضى بدليل إقبال الشركات بإحجامها المختلفة، حيث يجري حاليا التباحث مع عدد من كبريات الشركات العالمية للاستثمار في اليمن في مجال الاستكشاف والإنتاج كثمرة لجهود الترويج.

ولفت الوزير العيدروس إلى أن استقطاب شركات كبيرة يعطي رسالة واضحة على أن اليمن ما يزال واعداً وان الشركات الكبيرة تأخذ بعين الاعتبار أن اليمن يمتلك خيرات لم تستكشف بعد.

وتعمل وزارة النفط والمعادن ممثلة بهيئة استكشاف وإنتاج النفط على استقطاب الاستثمارات العالمية في قطاع البترول والتركيز على المناطق البحرية والبابسة مع إحداث التوازن المستمر بين الإنتاج والاحتياطي الأمر الذي يؤكد أهمية دور البحث والاستكشاف في تحقيق هذا البعد الاستراتيجي، حيث تقوم هيئة استكشاف وإنتاج النفط بإعداد الخطط الخاصة بتحقيق المزيد من الاستكشافات.

وبحسب رئيس هيئة استكشاف وإنتاج النفط فان خطة الهيئة للعام الجاري ٢٠١١م تتضمن حفر ١١٧ بئراً تتوزع على ٢٤ بئراً استكشافية و١١ بئراً حقلية و٨٢ بئراً تطويرية، وتنفيذ مسوحات زلزالية ثنائية الأبعاد لمساحة ٦٢٣٩ كم، ومسوحات زلزالية ثلاثة الأبعاد لمساحة ٢٨٩٣ كم٢ .

وأشار المهندس الحميدي إلى أن خطة الهيئة تتضمن البدء في تنفيذ دراسة الاحتياطي النفطي والغازي في القطاعات الإنتاجية في اليمن، وتنفيذ دراسة معايير تقييم الأثر البيئي في القطاعات النفطية، والعمل المشترك مع الشركات النفطية لتقليل كلفة التشغيل (نفط الكلفة) وإنشاء شبكة تبادل المعطيات والبيانات والمعلومات بالهيئة والتدريب النوعي لكوادرها في المجالات التخصصية.

وبين أن خطة هيئة استكشاف وإنتاج النفط تشمل الاتفاق والتعاون مع شركة (ستات اويل) النرويجية العالمية لعمل دراسات مكثفة حول الامكانيات البترولية في البحر العربي وسقطرى بالتفاوض مع الجانب الحكومي للحصول على قطاعات بحرية.

وتسعى الهيئة من خلال إستراتيجيتها الاستكشافية المستقبلية إلى إعادة تقييم إمكانيات القطاعات النفطية بناء على نتائج اكتشافات السنوات الأخيرة والتركيز على اكتشافات طبقات صخور الأساس وطبقات جديدة يمكن أن تكون خازنة للنفط والبحث عن أنواع أخرى من التراكيب الخازنة للنفط.

وتتضمن الإستراتيجية تنفيذ أعمال استكشافية خاصة ومسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد ومسوحات باستخدام تكنولوجيا حديثة للوصول إلى نتائج أفضل، والعمل بشكل متوازي مع شركات الاستكشاف، وتقديم وإبراز الإمكانيات الاستكشافية البترولية للقطاعات المفتوحة بهدف جذب الشركات البترولية العالمية للاستثمار في هذه القطاعات.

كما تهدف الإستراتيجية إلى إعداد خرائط تكتونية وجيولوجية حديثة لجميع الأحواض الرسوبية بناء على المعطيات الجيولوجية الجديدة، وتحديث دراسة الموارد الطبيعية (نفط وغاز) في جميع الأحواض الرسوبية في اليمن.

وتسعى هيئة استكشاف وإنتاج النفط إلى إعداد دراسة متخصصة حول انتشار صخور الأساس في امتداد الأحواض الرسوبية من خلال المعلومات الجيولوجية السطحية ونتائج الآبار العميقة وإعداد خرائط إقليمية لصخور الأساس، وتكوين آلية فنية قادرة على التعامل مع البرامج الحديثة في معالجة وتفسير المعلومات وكذا إعداد الخرائط والاستمرار في تحديث المعرفة الجيولوجية النفطية وتشجيع البحوث العلمية في هذا الجانب.

وتأكيدا بان اليمن ماض في تعزيز الشفافية والحكم الرشيد في الصناعات الاستخراجية كنهج وتوجه ثابت للقيادة السياسية والحكومة العالم الماضي أول تقرير إفصاح للشفافية عن الصناعات الاستخراجية للأعوام ٢٠٠٥-٢٠٠٦-٢٠٠٧م، والذي أكد تطابق المقبوضات والمدفوعات التي أفصحت عنها الحكومة اليمنية والشركات النفطية.

وعلى اثر ذلك أعلن المجلس العالمي للشفافية في الصناعات الاستخراجية قبول انضمام اليمن إلى المبادرة كعضو ممتثل كامل العضوية كأول دولة في الشرق الأوسط تنضم إلى هذه المبادرة العالمية.

ويؤكد خبراء الاقتصاد أن انضمام اليمن إلى هذا المبادرة العالمية سيعمل على جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعات الاستخراجية لتعزيز النمو الاقتصادي ويزيد من ثقة الشركات العالمية العاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية.

تستمر حتى أغسطس القادم

مصافي عدن: مكرمة خادم الحرمين من النفط ستصل على ست دفعات

■ ،،قالت شركة مصافي عدن أن مكرمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لليمن والبالغة ٣ ملايين برميل من النفط الخام ستصل على ست دفعات متفاوتة الاحجام قادمة من ميناء ينبع السعودي.

وأضافت الشركة في بيان صدر عنها - وحصلت وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) على نسخة منه: إن الدفعة الأولى والبالغة ٦٥٠ ألف برميل وصلت منتصف الشهر الجاري وبدأت عملية تكريرها في العشرين من نفس الشهر بعد توقف للمصفاة دام ثلاثة اشهر..

وأشار البيان الى انه وبحسب البرنامج المعد بين شركة مصافي عدن وشركة ارامكو التي ستقل الدفعات فإن الكميات ستصل تباعا حتى مطلع شهر أغسطس القادم.

وتوقعت الشركة في بيانها أن تكون الكميات الناتجة من تكرير الـ٣ ملايين برميل ٤٨ الف طن متري من البنزين و٦٠ ألف طن متري من الكيروسين و٧٢ الف طن متري من الديزل و٢٠٠ الف طن متري من المازوت.. مؤكدة ان العمل يسير بوتيرة عالية من أجل تكرير دفعات المكرمة وتوزيعها على مختلف محافظات الجمهورية بنظام الحصص.

وفيما يلي جدول تحميل دفعات مكرمة خادم الحرمين الشريفين من ميناء ينبع السعودي:

ميعاد التحميل في ميناء ينبع السعودي

الكمية بالبرميل	
١٠ - ١٢ / ٦ / ٢٠١١م	٦٥٠,٠٠٠
٢٠ - ٢٢ / ٦ / ٢٠١١م	٥٠٠,٠٠٠
٢ - ٤ / ٧ / ٢٠١١م	٥٠٠,٠٠٠
١٢ - ١٤ / ٧ / ٢٠١١م	٥٠٠,٠٠٠
٢٢ - ٢٤ / ٧ / ٢٠١١م	٥٠٠,٠٠٠
٢ - ٤ / ٨ / ٢٠١١م	٣٥٠,٠٠٠
الاجمالي	٣,٠٠٠,٠٠٠

دعوات لإيجاد آلية مناسبة لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ المشاريع الانمائية

■ ،،كتب/عبدالله الخولاني

أكدت دراسة حديثة على ضرورة الاهتمام بسياسات حفز النمو الاقتصادي الحقيقي والمستدام المؤدي إلى تحقيق تنمية حقيقية وعادلة، من خلال توفير دراسات علمية وواقعية لكافة الاختلالات والتحديات التي تواجه الاقتصاد وتحديد كافة الموارد الاقتصادية البشرية والمالية والمادية المتاحة في الاقتصاد في كافة المجالات ومختلف مناطق الجمهورية ليتم على ضوئها تحديد أولوية الأهداف والسياسات الإنمائية وآلية رفع كفاءة استغلال هذه الموارد.

ودعت الى وضع استراتيجية واقعية للتنمية الصناعية والزراعية ، بما يسمح للدولة والقطاع الخاص الدخول في مشاريع إنمائية كبيرة واسعة الارتباطات الأمامية والخلفية وكثيفة العمالة في مختلف المجالات وفي مختلف مناطق الجمهورية تستقطب العملة الأجنبية .

ونبهت إلى أهمية والحد من النفقات غير الضرورية وتفعيل قانون التقاعد وضبط عمليات التوظيف بما يكفل رفع كفاءة رصد نفقات التشغيل ودراسة موضوع الودائع الكبيرة لدى الجهاز المصرفي لعدد من الجهات الحكومية ومؤسسات القطاع في الوقت الذي يوجد أرصدة مدينة على الحكومة ومؤسسات القطاع،مما أدى إلى تجميد موارد مالية متاحة في الوقت الذي يتم تحمل الموازنة أعباء قروض محلية وعمولات مرتفعة من ناحية وتحايل على مستحقات الخزينة العامة من فائض بعض مؤسسات القطاع العام من ناحية اخرى وكذا مراعاة السياسة العامة للتنمية لمعايير تحسين مؤشرات العدالة في توزيع الدخول والثروة ومنافع التنمية وتوزيع أعبائها من خلال رفع مخصصات مشاريع التنمية في المناطق النائية ودراسة الفرص المتاحة للاستثمار في مشاريع انمائية في هذه المناطق وتقديم حوافز وتسهيلات أكبر للمستثمرين فيها، وتنظيم توزيع عوائد الإنتاج وفق معايير اقتصادية وتبني المشاريع الكبيرة والكثيفة العمالة والحد من سطوة الوسطاء بين المنتجين والمستهلكين وبالأخص في مجال السلع الزراعية.

وطالبت بضرورة الحد من مشكلة الاحتكار الخاص في مجالات التجارة الخارجية والداخلية والاستثمار والإنتاج، واستكمال خطوات تطوير القطاع المصرفي وتوفير أكبر قدر ممكن من الدراسات الأولية للمشاريع المتاحة للاستثمار فيها في مختلف القطاعات الاقتصادية ومناطق الجمهورية، إلى جانب توفير قاعدة بيانات وطنية شاملة ومتسقة وواقعية ومنتظمة.

وشددت الدراسة على أهمية إيجاد آلية مناسبة وعملية لمتابعة وتقييم مستوى تنفيذ مختلف المشاريع الإنمائية بصورة منتظمة ورفع تقرير حول مستوى التنفيذ بصورة منتظمة تكفل وضع المعالجات أولاً بأول وتبني الحكومة استراتيجية تنمية محلية واضحة وواقعية يتم في ضوئها تحديد حجم الدعم المركزي اللازم لتحقيق التنمية وأولويات المشاريع الإنمائية في كل منطقة حسب ظروفها الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز مواردها المحلية، وتحديد المشاريع الإنتاجية الممكن حفز وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فيها.

وخلصت الدراسة إلى أهمية تنظيم السوق المحلية بما لا يتعارض مع حرية المنافسة، من خلال مراعاة حماية السوق المحلي من الغش التجاري والإغراق والاحتكار ومنافسة السلع والصناعات الوطنية الاستراتيجية والحرفية وتوسيع وتطوير قطاعات الخدمات الاقتصادية الوطنية في مجالات النقل والتأمين للسلع المصدرة والمستوردة وتطوير قطاع المقاولات المحلي وبيوت الخبرة والهندسة والمحاسبة بما يسمح بخفض المدفوعات على وارداتنا من هذه الخدمات، ورفع كفاءة تنفيذ المشاريع خلال الفترة الزمنية المحددة وبالمواصفات المطلوبة بالإضافة إلى مراعاة الاتساق والتكامل بين مجمل السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية من خلال رفع درجة التعاون والنقاش والحوار بين الفنيين في الجهات الحكومية المعنية (وزارة التخطيط، وزارة المالية، البنك المركزي، وزارة الإدارة المحلية، وزارة الخدمة المدنية) وبالأخص عند وضع الأهداف والسياسات العامة الاقتصادية منها أو المالية أو النقدية وعلى وجه الخصوص المرتبطة بمنظمات دولية واتخاذ خطوات حاسمة في مجال تطبيق قانون ضريبة المبيعات وإصدار قانون الدخل وإصدار قانون الجمارك وتنظيم وترشيد الإعفاءات ومنع التهرب والتهريب وتطوير وضبط آليات ربط وتحصيل وتوريد كافة مستحقات الخزينة العامة.

وأوصت بضرورة مراعاة البنك المركزي الحجم المناسب من السيولة النقدية وبالأخص من النقد المصدر، والذي يمثل ارتفاع معدل نموه العامل الرئيسي لارتفاع حجم السيولة المحلية وبالتالي لارتفاع معدل التضخم، بحيث لا يتجاوز كثيراً حجم العرض الحقيقي من السلع والخدمات على الأمد المتوسط.

دورة تدريبية لسيدات الأعمال في غرفة تجارة وصناعة حضرموت

الثورة/ منال طاهر القدسي

حاضر المدرب الدولي عمر عبدالله بارشيد، في الدورة التدريبية التي عقدت صباح أمس في قاعة غرفة صناعة وتجارة وحضرموت تحت عنوان «مفهوم العمل التشاركي بين قسم سيدات الأعمال وشركائه وأساليبه المعتمدة»، بحضور (٤٠) مشاركة ومتدربة من سيدات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني وإدارة المرأة وموظفات الغرفة التجارية.

وحلل المحاضر الدولي بارشيد في محاضرته مفهوم العمل التعاوني المشترك ، وأسس ومعوقات قيام العمل التعاوني المشترك، ووسائل تجاوز تلك المعوقات ، وأهمية العمل التعاوني المشترك، ودور وضرورة العمل المشترك، والغاية من العمل المشترك.

وتخلل المحاضرة تطبيق المحاور بشكل عملي من خلال تقسيم المشاركات إلى خمس مجموعات، حيث ناقشت كل مجموعة عدة من المحاور وتم تقديم ملخص وملاحظات وتوصيات من قبل المشاركات لتطبيق هذه المحاور في العمل الميداني اليومي.

وخرجت الدورة بتوصيات وملاحظات سيسهم تبينها في تطوير عمل سيدات الأعمال وخلق تواصل فاعل وسلس بين القسم والأقسام والفروع الأخرى في مختلف الإدارات والمؤسسات في المحافظة.

هذا وكان الأخ علي عمر باهيصمي، الوكيل المساعد بمحافظة حضرموت والأخوان أوسان محمد باحسين - القائم بأعمال المدير العام للغرفة التجارية وسلوى سنان، رئيسة قسم سيدات الأعمال بالغرفة التجارية، قد ألقيا كلمتين بمناسبة انعقاد الدورة، أكدا من خلالهما على أهمية دور سيدات الأعمال والنساء كافة في تطوير المجتمع وتنميته، مستعرضين مراحل إنشاء قسم سيدات الأعمال بغرفة تجارة وصناعة حضرموت والإنجازات التي حققها خلال الفترة الماضية المتمثلة في إقامة العديد من الدورات والورش ومن ضمنها الدورة التدريبية التي حاضر خلالها المدرب الدولي بارشيد وأتت ضمن خطط القسم لتطوير المرأة وتدريبها وتثقيفها. حضر الافتتاح عوض عبد السعدي - مدير مكتب التخطيط والتعاون الدولي، وخالد عوض غانم - مدير مكتب الصناعة والتجارة، وفائزة فرج بامطرف - رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة .